

حديث المساء: تنفيذ

طه حسين

كوكب الشرق

٢٤ أبريل ١٩٣٤

أما أن أحكام القضاء تصدر لتنفيذ، ولتنفذ في غير هواة من السلطان الذي يجب عليه التنفيذ، وفي غير مَطْلٍ من الذين صدرت عليهم الأحكام، فذلك شيءٌ لا شك فيه ولا مرأى، ولا ينبغي أن يتناوله بالبحث رجل مثقف أو غير مثقف ما دام يعيش في بلد مُتَحَضِّر، تحكمه النظم والقوانين.

وأما أن هذه الأحكام تصدر أثناء الساعة الثالثة، ثم تنفذ قبل أن تنتهي الساعة السابعة مع أنها لا تقضي بالسجن ولا بشيء يُشبه السجن، وإنما تفرض غرامة من الغرامات وتفرضها على جماعة معروفين، لم يتحدث الناس عنهم في يوم من الأيام ولم يأخذهم السلطان نفسه في وقت من الأوقات بأنهم ماطلوا الحكومة بدين أو التوا عليها بحق من الحقوق، فهذا هو الذي يحتاج إلى التفكير، وإلى التفكير الطويل؛ لأنه يحتاج إلى شيء من الشرح والتفسير، لا ندري كيف يكون الوصول إليه.

فمن المحقق أن الكُتَّاب الذين قَضَتْ عليهم محكمة الجنايات أمس بالغرامة قوم مَعْرُوفُونَ، ونظن أنهم قوم لا يخشى منهم أن يهربوا من مصر، ولا أن يُهاجروا من الأرض؛ فرارًا بهذه الغرامات التي فرضها عليهم القضاء، وإشفاقًا من تأديتها إلى السلطان أو التواء بها عليه.

ومن المُحَقَّق أيضًا أن هؤلاء الكُتَّاب يكتبون في صحيفتين لكل واحدة منهما تأمين في يد الحكومة، يعدل أضعاف ما فرضه القضاء

من الغرامة. فهم إن ساءت أخلاقهم فجأة، وفسدت ذممهم فوراً وهيئوا لأنفسهم الهرب من وجه النيابة التواء بهذه الغرامات مضمونون بهذا التأمين الذي أودعته الصحف خزانة الحكومة. ونظن — ولعلنا نقطع — بأن هذا التأمين إنما اقتضته الحكومة من الصحف لمثل هذه الظروف، فقد يُقال — وعلم هذا عند الحكومة وعند النيابة وعند أساتذة القانون — قد يُقال: إنَّ هناك نصاً في قانون المطبوعات يَقضي بأن تستوفى مثل هذه الغرامات من التأمين على أن تكمّله الصحف التي قضي عليها في خمسة أيام، فإن لم تفعل حيل بينها وبين الصدور.

وإذن، فقد يظن أيضاً أن الأحكام التي أصدرها القضاء أمس على كتاب «السياسة» و«الكوكب» لم يكن شك في إمكان تنفيذها دون تقصير من السلطة ودون تلوّث من الكتاب؛ لأنَّ شخصية هؤلاء الكتاب أولاً تعصمهم من أن يلتوا بأحكام القضاء، ولأن لدى الحكومة من أموال الصحفتين ما يضمن تنفيذ هذه الأحكام. ومع ذلك فقد كان أمس ما لم يكن يقدره أحد من هؤلاء الكتاب، وما لم يكن يقدره أحد من الناس.

كان أن ذهب الشرطة في شكل رائع رهيب إلى دار الأستاذ حفني بك محمود تطالب بالتنفيذ وبالتنفيذ السريع، تطالب بأداء الغرامة فوراً في غير تريث ولا انتظار، قبل أن تتم الساعة السابعة. وكان أن خُوطب كاتب هذا الفصل بالتليفون يطالب بتأدية هذه الغرامة فوراً قبل أن تتم الساعة السابعة، فإن لم يفعل اتخذت الإجراءات.

وقد أُدّيت الغرامات قبل الساعة السابعة كما أرادت النيابة، ولم يقض واحد من هؤلاء الكتاب ليلة في السجن، ولم تقتحم على واحد من هؤلاء الكتاب داره، ولم ير الناس واحداً من هؤلاء الكتاب تقوده الشرطة إلى السجن؛ لأنَّه أبطأ في تنفيذ أحكام القضاء أو تلوّثاً في

هذا التنفيذ، أو التوى من هذه الغرامات بقليل أو كثير.

أعترف بأنني حملت نفسي كثيرًا من الجهد في فهم هذا النوع من أنواع الاستعجال، وهذا اللون من ألوان التنفيذ، فلم أجد إلى ذلك سبيلًا، ويظهر أنني لم أكن وحدي أحتمل هذا الجهد، وأتكلف هذا البحث، وإنما كان يُشاركني فيهما كثيرون. وهب واحدًا من هؤلاء الكتاب لم تكن قد تهيأت له الظروف في هذه الساعات القليلة ليستحضر مقدار الغرامة والأزمة قائمة والحمد لله، لم يفرجها وزير المالية، ولم يحلها الرجل الطيب ببركته وكفايته النادرة، والمصارف مُغلقة بعد الظهر إلا ساعة واحدة هي التي تلت صدور الحكم.

هب هؤلاء الكتاب جميعًا أو واحدًا منهم لم يتهيا له مقدار الغرامة مساء أمس، ماذا كانت تصنع به النيابة؟ أكانت تقذف به في غيابات السجن ليلة؛ ليدوق هذه اللذة التي لم يفرض عليه القضاء في هذه المرة أن يذوقها؟ أم كانت تأمر باقتحام داره، وعرض متاعه للبيع في جنح الظلام، وفي غير إنذار ولا شيء يُشبه الإنذار؟ أم كانت تأمر باقتحام داره وأن تظل الشرطة فيها طول الليل تأخذ أبوابها ونوافذها حتى لا يفلت الكاتب أثناء الليل، فإذا تنفس الصبح لزمه رجال السلطان حتى يؤدي الغرامة؟ أم كانت النيابة تصنع ماذا؟ أسئلة ألقياها على نفسي ويلقياها بعض الناس على بعض، فلا أظفر ولا يظفرون لها بجواب.

وإذا كانت النيابة تسلك هذه الطريق مع محمد حسين هيكلك بك وحفني محمود بك والأستاذ عبده حسن الزياد وطه حسين، فأني طريق تسلك مع قوم آخرين لا يعرفهم أحد، ولا يضمنهم أحد، ولا يكفلهم شيء، وليست لهم مكانة ما بين مواطنيهم من المصريين؟! أظن أن النيابة لا تغضب ولا يضيق صدرها حرجًا حين نلفتها إلى أن سيرتها أمس كانت غريبة حقًا، وأظن أن النيابة لا تغضب ولا

يضيق صدرها حرجاً إن سَمِعَتْ ما كان يتحدث به الناس أمس، وما يتحدثون به اليوم وما سيتحدثون به غداً، من أمر هذا الاستعجال الغريب! وصاحب العزة النائب العام، والأستاذ رئيس نيابة القاهرة، يعرفان حق المعرفة هؤلاء الكتاب، ويعرفان حق المعرفة مع من يحسن أن تكون المعاملة الحازمة، التي إن لم تخلُ من الحزم فلا ينبغي أن تخلو من المُجاملة ومراعاة الأوضاع.

والناسُ يتحدثون بأنَّ الأحكامَ قد تصدر بالغرامات على قوم لا تتَهَيَّأُ لهم الأموال فوراً فتمهلهم النيابة الأهلية، وتمهلهم النيابة المختلطة، وقد تُنَجِّمَ غراماتهم تنجيماً، وقد تأخذها منهم أقساطاً، وليسوا هم بمكانة هؤلاء الكتاب، فقد أراد الله أن تكون لهؤلاء الكتاب مكانة سواء أَرْضِي خُصُومُهُمْ بذلك أم أنكروه. والناس يتساءلون: ما بال النِّيَابَةِ لم تنتظر بهؤلاء الكتاب صباح الغد، فإن أبطئوا أو التوا اشتدت عليهم، إذا كانت مُصِرَّةً على ألاَّ تنفذ قانون المطبوعات وتقتضي الغرامة أولاً من تأمينِ «السِّيَاسَةِ» و«الكوكب»؟ والناس يتساءلون: ما بال النِّيَابَةِ تعجلت إلى هذا الحد مع أنَّ الخزنة كانت مُغْلَقَةً بعد الظهر، ومع أن الموظف الذي دفعت إليه الغرامات لم يستطع أن يعطي دافعيها أوراقاً رسمية تثبت أنهم دفعوا، وإنما أعطاهم أوراقاً عرفية، وطلب إليهم أن يعودوا من الغد في ساعات العمل؛ ليأخذوا هذه الأوراق الرسمية؟ والناس يتساءلون عن أشياء أخرى غير هذا، أمّا أنا فقد سألتُ وتساءلتُ، فلمّا لم أظفر بالجواب، أَعْرَضْتُ عن السؤال، وتركتُ الأمرَ لصاحبِ العِزَّةِ النائب العام وللأستاذ رئيس النيابة يقدرانه، كما يقضي بتقديره العرف المألوف، والقانون الذي يجب أن ترعى حرماته في غير هوادة ولا لين، ولكن في غير إسراف.

على أنني أعترف بأن لسيرة النيابة هذه معنا مغزى قيماً ظريفاً لا يتجه إلينا وحدنا، وإنما يتجه إلى قوم آخرين؛ هم الوزراء. فقد يظهر أن في إسراع النيابة بتنفيذ الأحكام وأخذها بهذا الحزم العنيف الذي لا إهمال فيه ولا إهمال، درساً يحسن أن تستفيد منه الوزارة، فتقضي في مصالح مصر الكبرى بهذه السرعة الحازمة التي لا إبطاء فيها ولا ريث. فما زال الناس ينتظرون أن تحل طائفة من الأزمات كان ينبغي أن تحل منذ أمد بعيد؛ أزمة الدين العام التي أجلها صدقي باشا وأجلها، وانصرف عن الحكم وهي قائمة لم تحل، أزمة الدين العام التي أجلها الرجل الطيب وأجلها، والتي قد ينصرف عن الحكم غداً أو بعد غد وهي لا تزال قائمة لم تحل، أزمة الدين العقاري التي ما زال وزير المالية يلتمس لها حلاً حاسماً، دون أن يظفر به حتى على سواحل البحر الأحمر في رحلته تلك الميمونة المباركة، والتي قد ينصرف وزير المالية عن الحكم غداً أو بعد غد وهي قائمة لم تحل، أزمة الكورنيش، أزمة الاستبدالات، وما شئت من هذه الأزمات التي تقدم الحكومة عليها، ثم تحجم عنها، وقد نسيت أزمة المحاكم المختلطة التي كان وزير الحقانية يرى أنها محلولة بحكم القانون، ثم أصبح الصباح وأضاء بنوره ولاح، كما تقول الأساطير، فإذا رئيس الوزراء يرى أنها عسيرة تحتاج إلى التأجيل والوقت الطويل لتحل من طريق المفاوضات.

أرجو أن تستفيد الوزارة من هذا الدرس القيم الخصب الذي ألقته النيابة أمس حين أنفذت أحكام القضاء في سرعة صارمة، ولما تمض على صدورها ساعات، فقد يكون من الشر العظيم أن يمضي هذا الدرس القيم، ولا تنتفع به الوزارة في تصريف الأمور العامة التي يحتاج الناس إلى الإسراع في تصريفها، أكثر مما كانت تحتاج النيابة إلى الإسراع في تنفيذ هذه الأحكام والتي يخاف الناس من

الإبطاء في تصريحها أكثر مما كانت تخاف النيابة من الإبطاء في تنفيذ هذه الأحكام.